

Distr.: General  
27 April 2004  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت\*

تعبئة الموارد والبيئة المواتية للقضاء على الفقر في

سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١ - ٢٠١٠

لصالح أقل البلدان نموا



بيان مقدم من مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية مع الأمم المتحدة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

### مقدمة

إنه لشرف عظيم لمؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية مع الأمم المتحدة أن يُطلب منه تقديم مشروع إعلان منتدى المنظمات غير الحكومية كإسهام منه في الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

كما أعرب عن امتناني لأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتشجيعها المنظمات غير الحكومية للسنة الرابعة على التوالي، على تنظيم منتدى كهذا. وأرحب على وجه الخصوص بالتوقيت والمكان المناسبين لذلك: أي الاجتماع قبل ثلاثة أشهر من قيام الجزء الرفيع المستوى من المجلس بتأمين إدراج توصياتنا في الإعلان الوزاري. فإذا كنا قد استطعنا في العام المنصرم تقديم توصياتنا إلى الجزء الرفيع المستوى، فإننا نأمل هذا العام أن نتقدم خطوة أخرى إلى الأمام وأن نؤثر على الإعلان الوزاري نفسه.



واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن ترحيبنا بالأسلوب المترابط والمتكامل الذي تتبعه الأمم المتحدة الآن، وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في معالجة خطة التنمية معالجة شاملة وتركيزها على مختلف الجوانب والمنظورات من خلال أجهزتها المتنوعة.

إن تاريخ العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية هو تاريخ متطور، ويثبت التطور التدريجي لما نقدمه من إسهامات مدى أهمية آرائنا ومدخلات منظمات المجتمع المدني بالنسبة لمنظمة مثل الأمم المتحدة.

لقد دأب مؤتمر المنظمات غير الحكومية منذ أكثر من ٥٠ عاماً على تعزيز وتيسير المشاركة والانخراط الفعال للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في أعمال الأمم المتحدة. واليوم نمد يدنا إلى المنظمات غير الحكومية في أنحاء العالم، وخاصة الموجود منها في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، من أجل مواصلة تعزيز حضورها في الأمم المتحدة وتيسير جهودها المبذولة للارتباط بصورة أكثر فعالية بالمسائل الهامة التي تعالج في منتديات الأمم المتحدة.

وفي معرض المشاورات التي أجريت، استمعنا إلى المنظمات غير الحكومية التي أعربت عن شواغلها العميقة من أنه على ضوء الخطى التي تسير بها الالتزامات في الوقت الراهن، يمثل الخطر في عدم إمكانية الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد عمدت المنظمات غير الحكومية إلى صوغ اقتراحات وتوصيات لما يتعين أن تقوم به الحكومات لتغيير هذا الاتجاه السلبي وقد استمعنا إلى تلك المنظمات بعناية شديدة. ونحن نتمتع اليوم بحق ترديد أصواتها في هذا المنتدى.

وقد جاءت بعض التوصيات نتيجة لعقد منتدى المنظمات غير الحكومية في العام الماضي قبل انعقاد الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت عنوان "التنمية الريفية من أجل القضاء على الفقر". وقامت المنظمات غير الحكومية المشتركة من جميع أنحاء العالم - ومعظمها من أقل البلدان نمواً - باعتماد التوصيات التي ما زالت متصلة اتصالاً وثيقاً للغاية بموضوع هذا العام. وتأتي التوصيات الأخرى نتيجة عقد مشاورات متنوعة في أنحاء العالم أو من التقارير التي أعدها المنظمات غير الحكومية في سياق رصدتها المتواصل لالتزامات الحكومات وسياساتها.

وتطالب المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني باتباع نهج تجاه القضاء على الفقر يركز على الناس، وهذا الطلب ينطبق الآن أكثر من أي وقت مضى على البلدان المصنفة على أنها ضمن أفقر البلدان قاطبة. وشعوب العالم تطالب ببناء القدرات التي تفضي إلى التمكين، لأنها تريد أن تصبح أطرافاً فاعلة بالكامل في عملية تنميتها. فهي لا تريد نهجاً

تخليها القمة على القاعدة ولا تريد حلولاً مستوردة أو مفروضة من الخارج. إنها تبتغي إفساح المجال لها لممارسة حقوقها بالكامل في المشاركة والانخراط في الشؤون العامة، وأن يكون بمقدورها أن تؤثر على تخطيط وتنفيذ البرامج الإنمائية. إنها تطالب بالإدماج الكامل للمهمشين والمستبعدين، خاصة النساء، والشباب، والمسنين، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمهاجرين والشعوب الأصلية. إنها تريد مزيداً من الديمقراطية وإدارة أفضل لشؤون الحكم على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

إن المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية تطالب بالتنمية التي يكون محورها الإنسان وبلاستثمار في الموارد البشرية مثل: التعليم والتدريب، وترى أن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية يجب أن يكون عنصراً أساسياً في أي استراتيجية إنمائية. وفي الإعلان الصادر عن منتدى الألفية - الذي قمنا بتنظيمه في نيويورك منذ قرابة أربع سنوات - طالبت المنظمات غير الحكومية بالفعل بالتنفيذ الكامل للالتزامات العشرة الواردة في إعلان كوبنهاغن وهي معنية بالتنمية الاجتماعية وتنعكس في الأهداف الإنمائية للألفية.

وبرنامج عمل بروكسل يطالب في التزامه الأول بالتشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس. ونحن نقر ذلك، ولكننا نريد أن نرى هذا النهج الذي يركز على الناس مكرراً في الالتزامات الستة الأخرى باعتباره موضوعاً من المواضيع الشاملة.

وقد قمت بتجميع خمسة مجالات من بين التوصيات العديدة الرامية إلى تحقيق أهداف خطة عمل بروكسل التي تستلزم منكم اهتماماً عاجلاً للغاية وهي:

١ - تشجيع وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس وهذا يشمل ما يلي:

- الاستثمار في الموارد البشرية عن طريق الاضطلاع بأنشطة متواصلة لبناء القدرة على مستوى القواعد الشعبية، قصد تمكين الفقراء من أن يصبحوا أصحاب المصلحة الكاملة في عملية تنميتهم. ويشمل هذا التدريب على وجه الأخص في مجال عمليات المشاركة في صنع القرارات وأساليب تخطيطها؛
- تعزيز قدرة المؤسسات المجتمعية على تنسيق موارد الحكومات وموارد الجهات المانحة بغية تلافي المنافسة وانحراف مسار الموارد؛
- إيجاد ضمان فرص للعمالة الكريمة.

## ٢ - إيجاد بيئة مواتية:

وهذا يشمل ما يلي:

- إيجاد بيئة قانونية مواتية عن طريق اتباع نهج قائمة على احترام الحقوق تجاه التنمية والقضاء على الفقر؛
- وضع تعريف موثوق لما تستتبعه الحقوق بغية كفالة مساءلة الحكومات من خلال مضاهاة الأعمال بالالتزامات؛
- كفالة الشفافية في مسائل إدارة شؤون الحكم مما يتيح للمنظمات غير الحكومية فرصة الاضطلاع بأنشطتها في ما يتعلق برصد التزامات الحكومات وزيادة الوعي. ويتم ذلك أساساً عن طريق استعراض الممارسات الحالية، وإعطاء الأولوية للإصلاحات في مجال السياسة العامة، وتحديد وسائل تنفيذ هذه السياسة ورصدها وتقييمها؛
- إنشاء مجالس وطنية معنية بالتنمية المستدامة (أو محافل وطنية أو مراكز تنسيق وفقاً للطلب الوارد في خطة عمل بروكسل) تكون مؤلفة من منظمات غير حكومية لإسداء المشورة للحكومات في ما يتعلق بالسياسة العامة. وهذا من شأنه أن يسمح بإقامة حلقة قوية من التعاون، تربط الإجراءات المتخذة على مستوى القاعدة الشعبية بصياغة السياسة العامة ومناقشتها؛
- تعزيز اللامركزية في عملية صنع القرار بوصفها أحد الجوانب الهامة للغاية للتنمية خاصة بالنسبة للشعوب الأصلية.

وتقتضي اللامركزية اتباع نهج عادل تجاه الحدود الإقليمية، واستعمال اللغات، وهياكل الحكم المحلي، والحياة العامة، وتمكين الجمعيات والمجتمعات المحلية.

## ٣ - تمكين الفقراء وإقامة شراكات جديدة

- تمكين الفقراء عن طريق إجراء مشاورات على مستوى القواعد الشعبية لمعرفة معنى الفقر بالنسبة لهم. والسماح للفقراء، خاصة للنساء من بينهم، باستعمال ما لديهم من حكمة وخبرة كي يصبحوا أداة التغيير في حياتهم؛
- اعتماد نهج متعدد الأبعاد تجاه الفقر الذي يتجاوز العوز الاقتصادي والذي يعرف ضمن تعاريف أخرى بأنه قلة الحيلة، والافتقار إلى التعليم،

والاستبعاد الاجتماعي، وعدم المساواة بين الجنسين، وضعف البنية التحتية وانعدام حقوق ملكية الأراضي؛

- تشجيع التنمية المجتمعية والتنظيمية التي تمثل الفقراء والتي يمتلكونها وتلبي احتياجاتهم. واشتراط تمتع الفقراء بحقوق المواطنة الكاملة في التعبير عن مطالبهم وتوقع إعداد برامج تحدد مطالبهم؛
- إدماج الفقراء إدماجا كاملا في إطار إنمائي مؤلف من الحكومة المحلية، والمؤسسات الائتمانية، والمؤسسات القضائية، وخدمات الدعم الزراعي، والمراكز الصحية، والهيئات المدرسية، ومصادر إمداد المياه فضلا عن الإدارات الحكومية الوطنية والإقليمية؛
- تعبئة الإرادة السياسية لإجراء تغيير في النماذج بحيث يكون النهج متبعا بشكل حقيقي من القاعدة إلى القمة آخذا في الاعتبار الظروف الخاصة لمجموعات بعينها، تشمل الشعوب الأصلية، والمرأة، والشباب، وكبار السن. فينبغي إشراكهم في تخطيط وتنفيذ ورصد كل مشروع وبرنامج تضطلع به الحكومات بالنيابة عنهم وعن مجتمعاتهم المحلية.

#### ٤ - تعبئة الموارد من أجل القضاء على الفقر

وهذا يشمل ما يلي:

- تنفيذ الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يركز على التعاون الدولي ويحمل البلدان المتقدمة النمو وسياساتها الخارجية الضارة المحتملة عبئا كبيرا؛
- مواصلة إشراك الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة، والمياه، والإصحاح والكهرباء؛ واعتبار تحرير التجارة وخصخصة هذه الخدمات الأساسية ضمن العقبات الرئيسية التي تعوق التنمية، إذ أنهما يحرمان الدولة من الموارد المالية الثمينة ويدمران الإنتاج المحلي؛
- جعل الحكومات المركزية تدرك، في سياق اللامركزية، أنه ليس بإمكانها التخلي عن مسؤوليتها من حيث كفالة استناد اللامركزية إلى التدفق الكافي للموارد إلى المؤسسات المحلية والإقليمية.

## ٥ - زيادة إمكانية الوصول إلى الأصول

وهذا يشمل ما يلي:

- تصحيح أوجه الظلم التي ارتكبت في الماضي مثل توزيع الأراضي الجائر باعتباره نقطة البداية في القضاء، على الفقر على أن يعترف في الوقت نفسه بأن الفقر متعدد الجوانب فيجب معالجة أبعاد اعتلال الصحة، وانخفاض مستويات الإلمام بالكتابة والقراءة، ونقص الأصول الإنتاجية وعدم كفاية الأدوات والمعدات؛
- تغيير القوانين والعادات لمعالجة مطالبة المرأة بحقوقها في ملكية الأرض وحيازتها دون أن يكون لها ذلك من خلال ذكر (مثل الزوج والأخ . . .). فالمرأة في حاجة إلى معلومات موثوقة وإلى إمكانية تحقيق العدل، خاصة في ما يتعلق بحقوق الوراثة؛
- تشجيع اتباع نهج تجاه التنمية يقوم على احترام الحقوق. وسوف يتطلب ذلك اتخاذ قرارات سياسية شجاعة: فمن المحتمل أن تنطوي الحماية المهادفة لإمكانية حصول الفقراء على الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الإنتاجية على حرمان المصالح المؤسسية القوية من هذه الإمكانية أو تقليصها؛
- جعل فرص الحصول على التعليم (النظامي أو غير النظامي) المحور الرئيسي في الاستراتيجيات الإنمائية. ومن شأن التعليم أن يوفر فيما بعد فرصا للاضطلاع بأنشطة زراعية أو غير زراعية، إلا أنه سيؤدي أيضا إلى تخطي الحواجز النفسية الضاربة بجذورها العميقة في حياة المجتمعات المحلية. فتعليم الفتيات سيكون له عائد كبير على وجه الخصوص ويعتبر أداة فعالة لا سيما بالنسبة للتنمية الوطنية. وقد اعترف السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة بأنه مع تزايد التعليم ستقل الإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حتى أنه كتب عن "لقاح التعليم" ضد الإيدز؛
- منح أولوية عليا لإمكانية الحصول على المياه النظيفة، بما في ذلك منشآت المياه المحلية، ومراحيض القرى، والآبار المجتمعية، وصيانة منشآت توزيع المياه القائمة على استخدام التكنولوجيا الرخيصة. وتتمثل النتيجة الطبيعية لذلك في الاستثمار الملائم في منشآت التصحاح والتخلص من النفايات وصيانة هذه المنشآت.

وفي الختام، برز موضوعان شاملان بشكل قوي وتخللا كافة التوصيات، وهما في المقام الأول:

- تشجيع وتعزيز دور المرأة وحقوقها في تقرير مصيرها والتعبير عن نفسها. وارتنى أنه من المتطلبات الأساسية اللازمة للتنمية والقضاء على الفقر أن تتاح للمرأة فرصة الحصول على العدل، والتعليم، والخدمات، وآليات السلطة السياسية، بما في ذلك المشاركة في العمليات الانتخابية، وشبكات الأمان الاجتماعي والأرض. وارتنى على وجه الخصوص أن دور المرأة كمنظمة للمشاريع، وهو دور ناقص التطور إلى حد بعيد، يحتاج إلى دعم عاجل من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية؛
  - تشجيع وتعزيز فرص حصول الفقراء على التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات. كما أن اتساع نطاق إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى المحلي يمكن الفقراء من القيام بدور أكمل في مجال التنمية وبالطبع في مجال التنمية الذاتية.
- وختاماً

نحن نؤكد على الحاجة الملحة على أن يتجاوز الإعلان الوزاري الصادر عن هذا الجزء أو أي وثيقة أخرى تنجم عنه مجرد الخطابة الودية وأن يشير إلى الإجراء المتخذ في المجالات التي سلطنا الضوء عليها أعلاه. ومن شأن هذا الإجراء أن يكفل قيام الحكومات والأمم المتحدة بما يلي:

- دعم ومواصلة تنمية التعاون التقني والشراكة التعاضدية بين المجتمع المدني والأمم المتحدة؛
- اغتنام المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات باعتبارها فرصة كبيرة للتعجيل بالعملية وتيسير تنفيذها في أقرب وقت ممكن.